أبنية الفعل بين التعدي واللزوم الفعل اللازم- انموذجاً-

م. محمد احمد زكي

جامعة بابل/ كلية التربية الأساسية

Forms of the Transitive and Intransitive Verbs

Lect. Muhammad Ahmad Zaki

College of Basic Education/ University of Babylon

Abstract

The Transitivity and the intransitivity of verbs is very important in studying morphology and grammar. The intransitive verb is the verb that does not take an object.

المقدمة

لظاهرة التعدي واللزوم جانب مهم في حقل الدراسات الصرف6ية والنحوية، فاذا كانت الافعال تعبّر عن تلبُّس الفاعل بصفة من الصفات، او عن اجرائه بعض الاحداث الذاتية التي تتضح بالتركيب، فهذه الافعال اللازمة.

والفعل اللازم عند علماء العرب هو الذي لا يتعدى اثره فاعله او هو الذي لا يتجاوز اثره الفاعل الى المفعول به، ويكتفي بمرفوعه.

تقوم خطة البحث بالتعريف بالفعل في اللغة والاصطلاح، في ضوء المحاور الآتية، ومنها: الفعل اللازم بين البنية الصرفية والاثر النحوي، وعلامات اللازم، وطرق معرفته، ثم ضوابط الفعل اللازم، ووسائل تغيير اللازم الى متعدٍ، ومن الجدير بالذكر ان علماء العربية قد وضعوا لأفعال العربية علامات، وحصروا ما ورد منها من صيغ في كلام العرب، وميّزها من غيرها، فإنهم وضعوا لها ضوابط معينة سنذكرها بين طيات هذا البحث. والله نسأل التوفيق والسداد خدمة للغة الضاد التي شرفها القرآن الكريم بكتابه العزيز.

اولاً: الفعل في اللغة والاصطلاح

الفعل في اللغة: كناية عن كل عمل متعدٍ، وغير متعدٍ(1).

وفي الاصطلاح: ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة(2) والافعال ابنية صرفية تدل على تقييد الحدث الذي اشتقت منه بزمن معين، وقد قسمها علماء العربية من حيث العمل الى افعال لازمة، واخرى متعدية، ومبحث التعدي واللزوم صرفي نحوي، فالبنية الصرفية للفعل لها علاقتها بالتركيب النحوي، لأن الصرف يدرس العلاقات الجدولية، من حيث عنايته باصول ابنية الافعال، وتغيير حركتها، وبالزوائد واماكن زيادتها، واثر ذلك كله في التركيب النحوي الذي يدرس العلاقات السياقية، فليس للنحو من المباني الا ما يقدمه له الصرف، فالفاعل يحتاج الى فعل يعمل فيه الرفع ولا يجاوزه، والمفعول به يحتاج الى فعلٍ يتجاوز الفاعل الى المفعول به.

ان تحديد البنية الصرفية للفعل يُعدّ امراً ضرورياً في طريق شرحها، لأنه لا يمكن الربط بين الفعل ومعناه الا اذا عُرفتْ بنيته الصرفية، ومن ثمّ يُحدد المعنى الوظيفي للفعل، فإذا وردت بنية الفعل منفردة فقد تحتمل عدة معانٍ، أمّا إذا وضُعتْ في سياق معين، فإنها تفيد معنى واحدٍ معنياً(3).

لذا فالبنية الصرفية للفعل ذات علاقة بالتركيب النحوي، فتغيير حركة عين الفعل قد تجعله لازماً او متعدياً، وتعدي الفعل ولزومه له أثره في قياس مصادر الأفعال وفي الاشتقاق والمشتقات، والزيادة في البنية الصرفية للفعل تحدث اثرها في خلق بنية صرفية جديدة.

---

(1) ينظر: لسان العرب 43/14 (فعل)، والتعريفات: 96.

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية، لأبن مالك: 22، وشرح كافية ابن الحاجب: 3/4.

(3) ينظر: المنهج الصوتي للبنية الصرفية- رؤية جديدة في الصرف العربي: 13، ومدخل الى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية للمعاصرة: 17-18-19.

وفي المعنى والوظيفة ايضاً، فقد تجعل الفعل اللازم يتعدى الى مفعول به واحد، او الى مفعولين، او الى ثلاثة/ كما تجعل المتعدي لازماً، وقد يشترك المتعدي واللازم في بنيةٍ واحدةٍ.

ثانياً: الفعل اللازم بين البنية الصرفية والاثر النحوي

أ- **حدّ اللازم:** لظاهرة التعدي واللزوم حيزٌ مهمٌ في حقل الدراسات الصرفية والنحوية، فإذا كانت الأفعال تعبّر عن تلبُّس الفاعل بصفة من الصفات، او عن اجرائه بعض الاحداث الذاتية التي تتضح بالتركيب، فهذه هي الأفعال اللازمة.

والفعل اللازم عند علماء العربية هو الذي لا يتعدى اثره فاعله، او هو الذي لايتجاوز اثره الفاعل الى المفعول به، ويكتفي بمرفوعه[1]. وقال سيبويه: (وهذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله الى مفعول... فأمّا الفاعل الذي لايتعدّاه فعله فقولك: (ذَهَبَ زيدٌ) و(جَلَسَ عمرٌ)[2]. ويرى ابن يعش أنّ الفعل اللازم لايتجاوز الفاعل الى محلّ غيره[3]. أما ابن هشام فيقول: (اللازم ما لايطلب مفعولاً البتة)[4]. ويرى بعض النحاة ان الفعل اللازم هو الذي لايتعدى الا بقرينة[5]، أي بوسيلة من وسائل التعدية، ويسّمى قاصراً، وغير واقعٍ، وغير مجاوز، وغير متعدٍ[6] ولازماً، وذلك للزومه فاعله، لأن الفعل إنّما جاء لسببين هما: رفع الفاعل، والدلالة عليه[7].

ب- علامات اللازم، وطرق معرفته

ذكر علماء العربية أنّ الفعل اللازم علاماته وطرقه التي يُعْرَفُ بها هي:

1- **معنى الفعل:** قال ابن النظام: (من اللازم ما يُستدَلّ على لزومه بمعناه)[8] ويُحكم على لزوم الفعل البتة إذا دلَّ على معنى من المعاني الآتية:

أ- أن يدل على سجيّة، أي طبيعة، قال الأشموني: (والمراد بأفعال السجايا ما دلَّ على معنى قائمٍ بالفعل لازمٍ له[9]. نحو (حَسُنَ، وشَجُعَ، قَبُحَ، وطاَل، وجَبُنَ، ولؤمَ).

ب- أن يدلّ على لون، نحو (أَدُمَ، وخَمُرَ، ابْيَضَّ، ادهامَّ، أوحلية، أي صفة من الصفات التي يمتحدح بها، حسية كانت أو معنوية، نحو (دَعُجَ، بَلَثحَ، وكَحُلَ، وبجُلَ)، او عيب، نحو (عَورَ، حَوِل، عَمِش) أو على نظافة، نحو (طَهُرَ، ونَظُفَ) او على دَنَسٍ، نحو (نَجُسَ، وقَذُرَ).

ت- أن يدلّ على مطاوعة لفعل متعدٍ الى واحد، نحو (كسرتُ الزجاج فانكَسرَ).

ث- أن يدلّ على عَرَضٍ، أي: على وصفٍ غير لازم، نحو (كَسُل، ونَشُطَ، حَزُن) [10].

2- **بنية الفعل (صيغته):** ذكر الصرفيون أنّ مِمّا يدل على لزوم الفعل (صيغته)، وأشهر الصيغ الدالة على لزوم الفعل، ما يأتي:

أ. صيغة (فَعُلَ) بضم العين، نحو (ظَرُفَ، وشَرُفَ).

ب. صيغة (فَعَلَ) بفتح العين، او (فَعِلَ) بكسر العين، ووصفها على فَعيل، نحو (ذَلَّ، وقَوِيَ).

ت. صيغة (إنْفَعَلَ) نحو (انْكَسرَ، انْشَعَبَ، وانْطَلَق).

ث. صيغة (افْعَلَّ) نحو (اغْبرَّ، وازْوَرَّ).

ج. صيغة (افْعَالَّ) نحو (اقطارَّ، وادْهَامَّ).

(1) ينظر: الأصول في النحو: 277/2، وشرح الحدود النحوية: 80.
(2) كتاب سيبويه: 33/1.
(3) شرح المفصل: 33/1.
(4) شرح شذور الذهب: 366.
(5) ينظر: الفصول في العربية: 22، واوضح المسالك: 15/2.
(6) ينظر: شرح الأشموني: 439/1، وحاشية الصبان: 87.
(7) ينظر: كشف المشكل: 385/1.
(8) شرح الفية ابن مالك: 100.
(9) شرح الأشموني: 439/1.
(10) ينظر: مغني اللبيب: 160/2، والاشباه والنظائر: 155/2.

ح. صيغة (افْعَلَلَّ) نحو (اشمأزَّ، واطمأنَّ، اقْشَعَرَّ).

خ. صيغة (افْوَعَلَّ) نحو (اكْوَهَدَّ).

د. صيغة (افْعَنْلَلَ) نحو (احْرَنْجَمَ).

ذ. صيغة (أَفْعَنْلَى) نحو (أَحْرَنْبَى).

ر. صيغة (تَفَعْلَلَ) نحو (تَدَحْرَجَ).

ز. صيغة (اسْتَفْعَل) عند دلالتها على التحول، نحو (اسْتَحْجَرَ الطينُ) (1).

س. تضمين الفعل معنى فعل لازم، نحو: الفعل (يُخَالِفُ) في قوله تعالى: (فَلْيَحْذَرِ الذين يُخالفُونَ عن أمرِهِ) (2) (يُخَالِفُ) ضُمِّنَ معنى الفعل (يَخْرجُ) فصار لازماً(3).

ج- ضوابط الفعل اللازم: اذا كان علماء العربية قد وضعوا لهذه الأفعال علاماتٍ، وحصروا ما ورد منها من صيغ في كلام العرب، وميّزوها من غيرها، فإنهم قد وضعوا لها ضوابط معينة ايضاً نذكرها على النحو الآتي:

1- ألاّ يتصل بالفعل هاء ضمير غير المصدر، وغير الظرف، فلا يقال: (زيدٌ خَرَجَهُ عَمْرو) وإنّما يقالُ (الخروجُ خَرَجَهُ عَمْرو).

2- ألا يبنى من الفعل اللازم اسم مفعول تامّ، أي، غير مقترن بطرفٍ، او حرف جرّ، فلا يقال في الفعل (خَرَجَ) (مَخْروج)، وانّما يقال: (مخروجٌ به) (4). قال ابن عصفور: (فالذي لا يتعدّى هو الذي لا يبنى منه اسمُ مفعولٍ، ولا يصحُ السؤال عنه بأي شيءٍ وقع) (5).

ذكر بعض النحاة أنّ الضابط الصحيح هو حكم اللغة بمفرداتها وتراكيبها الواردة عن اهلها العرب، فلا بدّ من الرجوع الى المصادر اللغوية الوثيقة الامينة(6) كي نُدرك صلاحية هذين الضابطين(7).

د- وسائل تحويل اللازم الى متعدٍ:

اذا كان علماء اللغة العربية قد حدُّوا الفعل اللازم بافتقاره الى الفاعل، فإنّهم قد ذكروا بعض الوسائل التي بها قد يصير اللازم متعدياً الى مفعول به واحد، او في حكم المتعدي اليه(8)، فزيادة حرف او اكثر في الفعل قد يكون سبباً لتغير عمله(9). فهذه احدى الوسائل التي بها يتحول اللازم متعدِّياً، على الرغم من توحَّد الوسائل في العمل، الاّ أنّها تختلف في المعنى فلكلّ وسيلةٍ معناها الخاص بها، الذي لاتؤدِّيه وسيلةٌ أخرى(10).

1- همزة التعدية:

وتُسمّى همزة النقل(11). أي الهمزة التي تنقل معنى الفعل الى مفعوله ويصير بها الفاعل مفعولاً واطلق عليها ابن هشام همزة (أَفْعَل) (12) فزيادة الهمزة في أوّل الفعل الثلاثي المجرد، تحدث تغيراً في بنيته الصرفية، نحو الفعل)(ذَهَبَ)، فبزيادة الهمزة يتحول الى ابنية الثلاثي المزيد بحرف، نحو (أَذْهَبَ) كما تُحدث تغيراً في عمله، فبعد ان كان الفعل لازماً، يصير متعدياً، قال سيبويه: (فأكثر ما يكون على (فَعَلَ)، اذا اردت انّ غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على (أَفْعَلْتُ))(13).

(1) ينظر: شرح الفية ابن مالك: 100-101، ومغني اللبيب: 158/2-159.
(2) سورة النور: 63.
(3) مغني اللبيب: 159/2.
(4) ينظر: شرح الاشموني: 438/1، وضياء السالم: 92/2، والنحو الوافي: 152/2 وفي تصريف الافعال: 171.
(5) شرح جمل الزجاجي: 305/1.
(6) أي لابد من الرجوع الى المعجمات (لسان العرب، والقاموس المحيط والمحكم...).
(7) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح: 348/1، والنحو الوافي: 158/2.
(8) ينظر: النحو الوافي: 153/2.
(9) ينظر: في علم الصرف، لأمين السيد: 51.
(10) ينظر: النحو الوافي: 158/2.
(11) ينظر: كشف المشكل: 386/2، وضياء السالك: 104/2.
(12) ينظر: مغني اللبيب: 160/2.
(13) كتاب سيبويه: 55/4.

فالفعل (ذَهَبَ)، مثلاً في قوله تعالى: (ذَهَبَ اللهُ بِنورِهِمْ) (1). فعل لازم، نجده نفسه عُدِّي الى المفعول به. بزيادة الهمزة في قوله تعالى: (قالُوا الحمدُ للهِ الذي أَذهبَ عنّا الحَزَنَ)(2). هذه الزيادة قد أحدثت تغييراً في البنية الصرفية للفعل، اذ تحوَّل من بنية (فَعَلَ) الى (أَفْعَلَ) أمّا من حيث العمل فقد أصبح يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به، ومن حيث المعنى نقل معنى الفعل الى مفعوله. وقد تُزاد الهمزة على الفعل الثلاثي، فتحدث تغييراً في بنيته الصرفية، وفي معناه، لكنها لاتؤثر في عمله، نحو الفعل (سَرَى)، و (أَسْرى)، يقال: (سريت بالقوم)، (وأسريت بهم) (3). ومنه قوله تعالى: (سبحانَ الذي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ليلاً مِنْ المسْجِدِ الحَرامِ إلى المسْجِدَ الأَقْصى الذي بارَكْنا حَوْلَهُ) (4) وقول امرئ القيس:

سَرَيتُ بِهِمْ حتى تكِلَّ مَطِيُّهمْ

حتى الديادُ يُقَدْنَ بأرسانِ(5)

وقد تزاد الهمزة على الفعل المتعدي وتجعله يتعدى الى مفعولين، او ثلاثة، وقد يكون لها أثرٌ عكسيّ فتجعل المعدي لازماً، نحو (أَقْشَعَ الغيمُ وقَشَعَتْهُ الريحُ) (6).

2- تضعيف عين الفعل:

من الزيادات المؤثرة تضعيف عين الفعل اللازم، هذا التضعيف يحدث تغييراً في البنية الصرفية للفعل اللازم، إذ به يتحول الفعل الثلاثي المجرد الى مزيد بالتضعيف، نحو (فَرِحَ)، يتحول الى (فَرَّحَ) ويحدث تغييراً في عمله، ومعناه، اذ يتحوَّل الفعل من اللزوم الى التعدي قال ابن القطاع: (فإذا أردتَ أنْ تُعَدِّيَ ما لايتعدَّى عدَّيته... بتشديد عين الفعل) (7).

ومنه قوله تعالى: (هو الذي يُسَيِّرُكم في البرِّ والبَحرِ) (8).

فالفعل (يُسَيِّرُ)، مضعّف العين، وهذا التضعيف له أَثَرُهُ في البنية، والإعمال، والمعنى، ويتضح ذلك في الآتي:-

- تحويل البنية الصرفية للفعل (يَسيرُ) من الثلاثي المجرد، الى الثلاثي المزيد (يُسِّيرُ)، أي تحول بنية (فَعَلَ) الى (فَعَّلَ).
- تحويل عمل الفعل (يسيرُ)، من الاكتفاء برفع الفاعل الى نصب المفعول به، أي من اللزوم الى التعدّي، نحو (يُسَيّرِكُمْ) فالكاف ضمير في محل نصب مفعول به.
- تضعيف عين الفعل يدل على التكثير والمبالغة.

وذهب بعض النحاة إلى التضعيف في الفعل (يُسيِّرُ) للمبالغ لا للتعدية، فالفعل (سَارَ) عندهم متعدٍ في الأصل، نحو (سِرْتُ الرجلَ وسِيْرَ به) (9). ومنه قول الشاعر:

فلا تَجْزَعَنْ من سِيرةٍ أنتَ سِرْتَها

فأولُ راضٍ سيرةً من يَسِيْرُها(10)

ومن النحاة من يرى أنّ الفعل (سَارَ) يتعدّى ولا يتعدّى(11). قال ابن سيدة: (سارتِ الدابةُ سيراً وسَيَرْتَها)(12). في حين ذهب ابن هشام الى أنّ الفعل (سارَ) لازم اذ قال: (وفيه نظرٌ لأنّ (سرتَهُ) قليلٌ و (سيّرتَهُ) كثير، بل قليل: أنّهُ لا يجوز (سِرتُهُ) وأنّه ورد في البيت على اسقاط الباء توسّعاً) (13). أي أنّ الفعل (سَيَّرَ) يتعدّى الى المفعول بالتضعيف.

(1) سورة البقرة: 17.
(2) سورة فاطر: 34.
(3) ينظر: فعلت وأفعلت، للسجستاني: 100.
(4) سورة الاسراء: 1.
(5) امرؤ القيس، ديوانه: 93، وفعلت وأفعلت للسجستاني: 101 والمخصص: 121/14.
(6) ينظر: في علم الصرف: 53.
(7) الأفعال، لأبن القطاع: 17/1.
(8) سورة يونس: 22.
(9) ينظر: الخصائص: 2/213-214، والمخصص: 154/15، وارتشاف الضرب: 54/3.
(10) المخصص: 54/15.
(11) البيت من شواهد الخصائص: 212/2، ومغني اللبيب: 161/2، وروح المعاني، للآلوسي: 96/11.
(12) روح المعاني: 96/11.
(13) الخصائص: 54/15.

وللتضعيف أثره في تعدية المتعدّي، اذ يجعل المتعدّي الى مفعول به واحد، يتعدّى الى مفعولين، نحو (عَلَّمْتُهُ النّحوَ) ولايتعدّى الى ثلاثة[1]. وقيل: يجوز عند تضعيف (عَلِمَ) المتعدّية الى مفعولين ان يتعدّى الى ثلاثة مفاعيل[2].

3- ألف المفاعلة:

ومن وسائل تعدية اللازم زيادة الألف في الفعل الثلاثي، بين الفاء والعين، وتُسمىّ الف المفاعلة[3]. قال سيبويه: (إعلمْ أنّك قلتَ: فاعَلْتَهُ فقد كان من غيركَ مثل ما كان منك اليه حين قلتَ: فاعَلْتَهُ) [4].

إنّ هذه الزيادة تحدث تحولاً في البنية الصرفية للفعل، إذْ يتحول الفعل من بنية (فَعَلَ) الى بنية (فاعلَ) نحو (جَلَسَ) يتحولّ الى (جالسَ)، يحدث تحولاً في العمل اذ يتحوّل من اللازم الى المتعدّي، نحو (جالستُ العلماءَ)، فالفعل (جلسَ) لازمٌ لايتعدّى عمله الفاعل، وبزيادة الف المفاعلة امتدّ عمله الى المفعول به، كما تؤدي هذه الزيادة الى تحوّلٍ في المعنى اذ تجعل الفعل يفيد التشارك بين اثنين فظاكثر أي أنْ يفعل احدهما بصاحبه فعلاً، فيقابله الآخر بمثله، فتُنسبُ الفاعلية للبادئ، والمفعولية للمقابل[5] وقد تجعل الفعل يفيد التكثير، وفي هذه الحالة يكون بمعنى (فَعّلَ) مضعّف العين، نحو (ضاعفتُ الشَيءَ) [6]. وربما لا يكون فيها معنى زائدٌ على الأصل فتظلُّ كما هي لازمة، نحو (سافَرَ) و (هَاجَرَ)، او متعدية، نحو (سَامَحَ اللهث التائبَ) [7].

4- زيادة الهمزة والسين والتاء:

يزاد الفعل الثلاثي المجرد اللازم بالهمزة والسين والتاء في أوّله، هذه الزيادة تحدث تغييراً في البنية الصرفية للفعل، وفي المعنى، والعمل، ومنه الفعل (اسْتَخرج) في قوله تعالى(فَبَدَأَ بِأَوعُيَتِهِم قَبْلَ وعاء أخيهِ ثمَّ اسْتْخرجها من وعَاءِ أخيهِ) [8]. فالفعل (خَرَجَ) زيد بثلاثة احرف، هذه الزيادة أدّت الى امور متعدِّدة، هي:

أ- تغيير البنية الصرفية للفعل، اذ يتحوّل الفعل الثلاثي المجرد الى مزيد بثلاثة احرف.

ب- التغيير بالمعنى، اذ يحوّل المعنى من الاخبار الى الدلالة على طلب الفعل.

ت- التغيير في العمل، اذ تحوّل من اللازم الى المتعدي، وقد اشترط النحاة في ذلك دلالة الفعل على الطلب. او على النسبة الى شيء[9]. قال سيبويه (وتقول: استعطيتُ أي طلبت العطية واستعْبَتُهُ أي طلبتَ العنبى) [10]، وبهذه الزيادة قد يُنقَلُ ذو المفعول الواحد الى مفعولين نحو (اسْتكتبتُهُ)، ونحو الشاعر:

استغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مَحْصِيهِ

ربَّ العبادِ اليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ[11]

وقد اختلف النحاةُ في تعدية الفعل (اسْتَغْفَرَ) الى مفعولين، فمنهم من يرى انّ تعديته الى المفعول الثاني يكون بإسقاط حرف الجر، والتقدير: استغفرُ الله من ذنبي[12]، ومنهم من يرى أنّهُ يُحمَلُ على تضمين معنى (اسْتَتَبْتُ) [13] وربما لا يؤثر الفعل بهذه الزيادة من حيث العمل، اذا لم يدل على الطلب، او بالنسبة الى الشيء، نحو (اسْتَحْجَرَ الطينُ)، ففي الفعل (اسْتحْجَرَ) تحوّلَ في البنية الصرفية، لكنه لم يؤثر بالزيادة من حيث العمل لكنه دَلَّ على الصيرورة[14]. ومن هنا

(1) مغني اللبيب: 161/2.
(2) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 143/4.
(3) ينظر: في علم الصرف: 55.
(4) كتاب سيبويه: 64/4.
(5) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 97/1-98.
(6) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 99/1.
(7) ينظر: كتاب سيبويه: 68/4، وفي علم الصرف: 55.
(8) سورة يوسف: 76.
(9) كتاب سيبويه: 70.
(10) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 110/1، ومغني اللبيب: 161/2، والنحو الوافي: 166/2.
(11) البيت من شواهد كتاب سيبويه: 37/1، والخصائص: 247/3، وشرح جمل الزجاجي: 12/1.
(12) ينظر: تأويل المشكل: 405/1، وشرح جمل الزجاجي: 312/1.
(13) ينظر: مغني اللبيب: 161/2.
(14) ينظر: كتاب سيبويه: 71/4، والمنصف: 77/1.

يتضح أنّ الأثر النحوي الذي تحدثه الصيغة الصرفية يرتبط بالمعنى الذي تؤديه الصيغة في السياق اذا كان للصيغة اكثر من دلالة صرفية.

5- صوغ الفعل على (فَعَلتُ) بفتح العين، و (أفْعُلُ) بضم العين بقصد المغالبة[1]

قال الظفري: (وباب المغالبة يبنى كثيراً- وإن لم يكن قياسيّاً- على فعلته، أفعلُه، بالضم، فإن لم يكن من باب فَعَلَ- يفعُل نقلته اليه[2]. ومنه (كرَمْتُ عليّاً أكرمُهُ) فتحويل حركة عين الفعل من اللازم المضموم العين الى المفتوح العين، له أثره في البنية الصرفية للفعل، وفي دلالته، وفي عمله، فالفعل (كَرُمَ) لازم على وزن (فضعُلَ) يدلّ على صفة ملازمة لصاحبها[3] وتحويل حركة عينه الى الفتح (كَرَمَ) يحدث له تحولاً في بنيته الصرفية، اذ ينتقل من بابل (فَعُلَ) الى باب (فَعَلَ) اما في دلالاته فقد اصبح دالاً على المغالبة، وفي وظيفته ايضاً، اذ اصبح متعدياً الى المفعول بعد ان كان لازماً[4].

6- التضمين:

التضمين عند علماء العربية يعني: اشراب لفظ معنى لفظ آخر، واعطاؤه حكمة[5]. حتى يؤدّي الفعل مؤدّى فعل آخر[6].

والفعل اللازم قد يحدث له تغييرٌ في تضمّنه معنى فعل آخر متعدٍ نحو قوله تعالى: (ولا تَعْزِمُوا عقْدَةَ النِّكَاحِ حتى يَبْلُغَ الكتابُ أَجَلَهُ) [7]. فالفعل (عَزَمَ) في الأصل لازم لايتعدّى الى المفعول به إلاّ بحرف الجر، لكنّه في هذه الآية تضمَّن معنى فعلٍ آخر وهو (نَوَى)، المتعدّي لذا تغيَّر عملُه فصار متعديَّاص الى مفعول به مباشرة[8].

وينفرد التضمين عن غيره من الوسائل النحوية المألوفة في التعدية بأنّه ينقل الفعل الى أكثر من درجة، فقد يجعل الفعل يتعدى الى مفعولين نحو الفعل (يَأْلوْ) الذي يتعدى الى مفعولين، في قوله تعالى: (يا أيُّها الذينَ آمَنُوا لا تَتَّخذُوا بِطانَةً من دُنكُمْ لا يأْلُونَكُم خَبَالا) [9]. وذكر النحاة أنّ الأفعال (أَخْبَرَ، وخَبَّرَ، وحَدَّثَ، ونَبَّأَ) تتعدّى الى ثلاثة مفاعيل لمّا ضُمِّنت معنى (أعْلَمَ) و (أَرَى) [10].

7- ادخال حرف الجر:

ذكر النحاة أن الفعل اللازم يتحوّل الى متعدٍ بإدخال حرف الجر المناسب للمعنى على الاسم الذي يُعدُّ في الحكم مفعولاً بهِ معنوياً للفعل اللازم[11]. نحو الفعل (ذَهّبَ)، في قوله تعالى: (ثُمَّ ذَهَبَ الى أهِلهِ يَتَمَطَّى)[12]. فكلمة (أهل) في حكم المفعول به من الناحية المعنوية، لكنها ليست مفعولاً به حقيقياً.

إنّه لا خلاف بين النحاة في كون الفعل اللازم لايتعدّى الى المفعول به بحرف الجر[13]، ولا يجوز نصب شيء، من توابعه ما دام حرف الجر موجوداً، وذكر بعض النحاة أنّهُ قد يعطف على موضع الجر والمجرور بالنصب، نحو قوله تهالى: (يا أيُّها الذينَ آمَنُوا إذا قُمْتُمْ إلى الصلاةِ فَاغْسِلْوا وَجَوهَكَمْ وأَيْدِيكُم إلى المَرَافِق وامْسَحُوا برؤُسِكُمْ وأَرْجُلَكُمْ إلى

(1) أي: تغليب احد الامرين على الآخر في معنى الصدارة.
(2) المناهل الصافية في شرح معاني الشافية. لطف الله بن محمد الغياث الظفيري، تح: احمد عبد العزيز، رسالة ماجستير: 210/1.
(3) ينظر: النحو الوافي: 154/2.
(4) ينظر: مغني اللبيب: 161/2، ودروس التصريف: 202، وضياء السالك: 104/2.
(5) ينظر: الاشباه والنظائر: 1/ 248.
(6) ينظر: النحو الوافي: 2/ 169-170.
(7) سورة البقرة: 235.
(8) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 141/4، دروس التصريف: 202.
(9) سورة آل عمران: 18.
(10) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 141/4، مغني اللبيب: 162/2.
(11) ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي: 31، وأسرار النحو: 239، والنحو الوافي: 159/2، وتصريف الافعال: 185.
(12) سورة القيامة: 33.
(13) ينظر: كشف المشكل: 386/1، وشرح كافية ابن الحاجب: 138/4، وشرح شذور الذهب: 367.

الكَعْبيْنِ)[1]. أي بنصب (أَرْجُلَكُمْ) [2] وهي قراءة (نافع) و(الكسائي) و (حفص)، وذهب بعضهم الى أنّ النصب لم يكن عطفاً على رؤوسكم، وإنما عطفاص على الوجوه والأيادي[3].

وقد يحذف حرف الجر، وينصب الاسم المجرور، فقد وردت من ذلك امثلة قليلة مسموعة، حذف فيها حرف الجر، ونُصب الاسم المجرور، نحو: (تَمُرُّونَ الديارَ) و (ذهبتُ الشامَ) و (دخلتَ البيتَ) [4] فهذه الاسماء كما يذكر النحاة منصوبة بنزع الخافض، وتسمى الافعال العاملة فيها، الافعال المتعدية بالحذف والايصال[5]. والحف يكون على ثلاثة اقسام:

1- سماعي جائز للكلام، نحو (نصَحْتهُ) و (شَكَرْتُهُ) [6]، والأكثر ذكر حرف الجر، نحو قوله تعالى: (فَتَوَلَّى عنهُمْ وقالَ يا قَومِ لقد أَبْلَغتُكمْ رسالةَ رَبِي ونَصّحْتُ لكمْ ولكنْ لا تُحِبُّونَ الناصحينَ) [7].

2- سماعي خاص بالشعر، كقول الشاعر:

آليتُ حَبَّ العراق الدهرَ أطعَمُهُ

والحَبُّ يأكلُهُ في القريِة السوسُ[8]

فالأصل فيه: (آليتُ على حبِّ العراق) فحذف حرف الجر، ونُصِبَ ما كان مجروراً، وهذا من ضروريات الشعر[9].

3- قياسيٌّ في (أنَّ، وأنْ، وكي) أي: يكون الحذف قياساً حينما يكون مصدراً مؤولا، وذلك لطول الأحرف المصدرية بالصلة، لأن دخول الحرف الظاهر على موصول حرفي غير مستساغ[10].

وقد اختلفت النحاة في محل المصدر المؤول بعد الحذف، فمنهم من يرى النصب، ومنهم من يرى الجر، ومنهم من جوّز الأمرين، قال الرضي: (ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلاّ مع (أنّ) أو (أنّ) وذلك فيهما ايضاً، بشرط تعيُّن الجار، فُيحْكَمُ على موضعها بالنصب عند سيبويه، وبالجر عند الخليل والكسائي) [11] وذكر ابن هشام أنْ ما نقله جماعة من النحاة، أنّ الخليل يرى أنّ الموضع جرٌ، وسيبويه يرى أنّه نصب فذلك سَهوٌ، فسيبويه جَوز أن يكون المحلُّ جراً بعد ما حكى قول الخليل: ولو قال إنسانٌ به جر لكان قولاً قوياً[12].

ومما حُذِفَ فيه حرف الجر قوله تعالى: (شَهِدَ اللهُ أنّهُ لا إله إلاّ هو) [13] وقوله تعالى: (أوَ عجِبتُمْ أنْ جاءكَمْ من ربكُمْ)[14]. وقوله تعالى: (كيْ لا يكُونَ دُولَةً بين الأغنياء منكُمْ) [15]. أي (بأنّه) أو (مِنْ أنْ جاءكم) و (لكي لا) إذا قُدِّرتْ (كي) مصدرية[16]، ويشترط في ذلك أمن اللبس[17] قال الأشموني ((فإن خيف أمن اللبس امتنع الحذف، كما في (رَغِبْتُ في أنْ تَفْعَلَ) لإشكال المراد بعد الحذف)) [18]. لذلك قال ابن مالك:

وعدِّ لازماً بحرفِ جرِّ   وإنْ حُذفْ فالنصبُ للمُنجرِّ

(1) سورة المائدة: 6.
(2) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 139/4.
(3) ينظر: القراءت المتواترة واثرها في الرسم القرآني والاحكام الشرعية، لمحمد الحيش: 243.
(4) ينظر: المقتضب: 338، والانتصار: 47، وعلل النحو لأبن الوراك: 409، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 168/1، وشح ابن عقيل: 420/2.
(5) شرح ابن عقيل: 420/2.
(6) النحو الوافي: 161، والهامش.
(7) سورة الاعراف: 79.
(8) البيت من شواهد كتاب سيبويه: 38/1، والانتصار: 48.
(9) ينظر: ألفية ابن مالك لابن النظام: 101، وشرح الاشموني: 441/1، وضياء السالك: 94/2.
(10) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 140/4، وضياء السالك: 96/2.
(11) ينظر: المصدر نفسه: 139/4.
(12) ينظر: مغني اللبيب: 163/2.
(13) سورة آل عمران: 18.
(14) سورة الاعراف: 63.
(15) سورة الحشر: 7.
(16) ينظر: ضياء السالك: 97/2.
(17) ينظر: شرح الفية ابن مالك: 101.
(18) الأشموني: 440/1.

نقلاً وفي أنّ، وأنْ يطَّردُ مع أمنِ لبسٍ كعجبتُ أنْ يدوا[1]

وقد يُحذف حرف الجر، ويبقى الاسم المجرور مجروراً شذوذاً[2] وحكم عليه بالشذوذ لضعف حرف الجر عن العمل مضمراً[3] ومنه قول الشاعر:

اذا قيلَ أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلةٍ

أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ[4]

وتقديره أشارت الى كليبٍ.

إنّ التعدية بحرف الجر سواءً من حيث كونُهُ مثبتاً، او محذوفاً لايقتصر على اللزوم فقط، وإنّما قد يكون الفعل متعدياً الى مفعول به واحد، فيتعدّى بحرف الجر الى مفعولين، وقد يكون الفعل متعدياً الى مفعولين فيتعدّى بحرف الجر الى ثلاثة مفاعيل.

الخاتمة

إن مباحث التعدي واللزوم صرفية نحوية، فالبنية الصرفية للفعل ذات علاقة بالتركيب النحوي، وتحديد البنية الصرفية للفعل أمرٌ ضروريّ في طريق شرحها، فلا يمكن الربط بين الفعل ومعناه إلاّ اذا عُرفت بنيته الصرفية، ومن ثم تُحَدّدُ المعنى الوظيفي للفعل، لأن تغيير حركة عين الفعل قد تجعله لازماً، او متعدياً/ كذا الزيادة في بنية الفعل يحدث أثرها، في المستوى الصرفي، والمستوى النحوي، اذ تؤدي الى خلق أبنية صرفية جديدة، وتجعل اللازم متعدياً، والمتعدي الى مفعول يتعدّى الى مفعولين، أو ثلاثة.

إن الزيادة في البنية الصرفية قد لا تجعل الفعل اللازم متعدياً، لأنّ الأثر النحوي الذي تحدثه الصيغة الصرفية مرتبط بالمعنى الذي تؤديه الصيغة في السياق.

لأنّ زيادة الهمزة– مثلاً– في أول الفعل الثلاثي إنّما تكون لوظيفة نحوية تُؤكد العلاقة بين الصيغة الصرفية والتركيب النحوي ولكن هذا لا يقرُّه الواقع اللغوي دائماً، فقد ينعدم هذا الأثر في كثير من استعمالات صيغة (أفعل) والملاحظ أنّ القاعدة قد أقرّت على وفق الشيوع والاطراد في المسموع.

هناك أبنية مشتركة تأتي على وفقها متعدية واخرى لازمة. ومنها موضوع البحث هذا– ولا يتضح اثرها النحوي إلاّ في سياق الكلام فصيغ هذه الافعال مرتبطة بالدلالة التي تؤديها الأفعال في السياق، وهذه اهمية الترابط بين المستويات اللغوية جميعها.

المصادر والمراجع

1- ارتشاب الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي، ت 745هـ، تحقيق: مصطفى احمد النماس، مطبعة المدني، ط1، القاهرة، 1989م.

2- أسرار النحو، لابن كمال باشا (شمس الدين احمد بن سليمان، ت: 940هـ)/ تحقيق: احمد حسن حامد، منشورات دار الفكر، عمان، بلا تاريخ.

3- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي (جلال الدين، ت 911هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1406هـ – 1985م.

4- الأصول في النحو، لابن السراج(أبي بكر محمد بن سهل– ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1988م.

5- الأفعال، لابن القطاع (ابي القاسم علي بن جعفر السعدي، ت 515هـ)، ط1، دائرة المعارف العثمانية، 1360هـ.

(1) ينظر: شرح الفية ابن مالك: 101، وشرح ابن عقيل: 49/2.
(2) ينظر: شرح الاشموني: 132/2.
(3) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 139/2.
(4) البيت للفرزدق في ديوانه: 420، وشرح كافية ابن الحاجب: 140/2، وتخليص الشواهد: 504.

6- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد (ابي العباس احمد بن محمد – ت 332هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1416هـ – 1996م.
7- أوزان الفعل ومعانيها، هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النجف، ط1، 1971م.
8- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك لابن هشام الانصاري (ابي محمد عبد الله بن جمال الدين، ت 761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، ط6، بيروت، 1980م.
9- تخليص الشواهد وتخليص الفوائد، لابن هشام (جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف، ت 761هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، ط1، بيروت، 1406هـ – 1986م.
10- التعريفات، للجرجاني (علي بن محمد الجرجاني، ت 816هـ)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
11- الجمل في النحو، للزجاجي (ابي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، ت340هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ – 1984م.
12- حاشية الصبان على شرح الأشموني، للصبان (محمد بن علي الصبان، ت 1206م)، القاهرة، دار احياء الكتب العربية.
13- الخصائص، لابن جني (ابي الفتح عثمان بن جني، ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، ط4، بغداد، 1990م.
14- دروس في علم الصرف، عبد الله درويش، مكتبة الشباب، القاهرة.
15- دروس التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط3، مصر، 1958م.
16- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد ابي الفضل ابراهيم، دار المعارف، ط4، القاهرة، 1994م.
17- ديوان الفرزدق، تحقيق: عبد الله الصاوي، القاهرة، 1936مز
18- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لابي الفضل محمد الالوسي، ت 1270هـ، دار احياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ.
19- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، لابن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقي، ت 769هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، مطبعة باقري، 1414هـ – 1994م.
20- شرح الاشموني على الفية ابن مالك(أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، ت 929هـ)، تحقيق: حسن محمد، ط1، دار الكتب العلمية، 1419 هـ – 1998م.
21- شرح الفية بن مالك، لابن الناظم (ابي عبد الله بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين، ت 686هـ)، المطبعة العلوية، النجف، 1342هـ.
22- شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير، لابن عصفور(علي بن مؤمن بن علي، ت669هـ)، تحقيق: صاحب ابي جناح، عالم الكتب، ط1، بيروت، 1419هـ، 199م.
23- شرح الحدود النحوية، للفاكهي (عبد الله بن احمد بن علي، ت 972هـ)، تحقيق: زكي فهمي الالوسي، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، الموصل، 1988م.
24- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام (ابي محمد عبد الله جمال الدين، ت 761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، 1416هـ، 1995م.
25- شرح كافية ابن الحاجي، للرضي (رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، ت 686هـ)، تحقيق: اميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ، 1998م.
26- شرح الكافية الشافية، لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله، 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم هديدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة.
27- شرح المفصل، لابن يعيش (موفق الدين بن يعيش النحوي، ت643هـ)، عالم الكتب، بيروت.

28- ضياء السالك الى اوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مطبعة السعادة، ط3، القاهرة، 1393هـ، 1973م.

29- علل النحو، لابن الوراق (محمد بن عبد الله، ت 381هـ)، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2002م.

30- عمدة الصرف، كمال ابراهيم، مطبعة الزهراء، ط3، بغداد، 1957م.

31- الفصول في العربية، لابن الدهان (أبي محمد سعيد بن المبارك، ت 569هـ)، تحقيق: فائز فارس، ط1، دار الامل، الاردن، ومؤسسة الرسالة، بيروت، 1409هـ، 1988م.

32- فعلت وافعلت، للسجستاني (سهل بن محمد بن عثمان، 255هـ)، تحقيق: خليل ابراهيم العطية، ساعدت جامعة البصرة على نشره، 1979م.

33- في تصريف الافعال، عبد الرحمن محمد شاهين، مكتبة الشباب، ط1، مصر، 1993م.

34- في علم الصرف، امين علي السيد، دار المعارف، ط3، مصر، 1985م.

35- القراءات المتواترة واثرها في الرسم القرآني للاحكام الشرعية، محمد اتلحبش، دار الفكر المعاصر، ط1، بيروت، دمشق، 1419هـ، 1999مز

36- كتاب سيبويه (ابي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، ن180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ، 1983م.

37- كشف المشكل في النحو، (علي بن سليمان الحيدرة اليمني، ت 599هـ)، تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الارشاد، بغداد، 1404هـ، 1984م.

38- لسان العرب، لابن منظور(محمد بن مكرم، ت 711هـ)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.

39- المخصص، لابن سيدة (ابي الحسن علي بن اسماعيل النحوي، ت 458هـ)، دار الفكر، بيروت، 1398هـ، 1978م.

40- مدخل الى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، مصطفى النحاس، مكتبة الفلاح، ط1، الكويت، 1401هـ، 1981م.

41- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لابن هشام (الامام ابي محمد عبد الله بن جمال الدين، ت 761هـ)، تحقيق: ابي عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار احياء التراث العربي، ط1، بيروت، 1421هـ، 2001م.

42- مفتاح العلوم، للسكاكي (ابي يعقوب يوسف بن ابي بكر، ت 626هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1356هـ، 1937م.

43- المقتصد في شرح الايضاح، للجرجاني (عبد القاهر ابي بكر بن عبد الرحمن بن محمد، ت 471هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، 1982م.

44- المقتضب، للمبرد (ابي العباس، ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الفكر، بيروت.

45- المناهل الصافية في شرح معاني الشافية، للظفري (لطف الله بن محمد الغياث، ت 1035هـ). تحقيق: حسين احمد عبد الله عزيز، دراسة ماجستير، كلية الآداب، جامعة صنعاء، 1999م.

46- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ، 1980م.

47- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، 1961م.

48- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشمنتري (ابي الحجاج يوسف بن سليمان، ت 476هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط1، ط1، الكويت، 1407هـ، 1987م.